

تشبهها حدتها بالاحتمال المقابلة بينهما فيكون هذا هو الفارق بينهما
 ولعلنا نقتضينا انهما هما هذه وعلمنا التفتت اليه وانما الذي ترجيح قول الشريف حيث قدّمه
 واخيه كما كان من عند نفسه من غير استعجاب بالاعتقاد ونسب اليه الاقادة في الحاشية على ان
 حاشيته عن العلامة حيث خيره وقال لا ذكر العلامة وشاها تادمان فالقفا فاعلم
 ولهذا في هذه الامور المندرجة انما هي الاستعانة باعتبار النسبة
 ان الذي يمكن الفعل مضموعا للتعبير الى الفاعل مطلقا بل كان مضموعا للنسبة الى الفاعل
 الحقيقي فعقد كان في مثل هزم الامر لمجد عبا انما هو من حيث هو مستحقا في حيا
 الموضوع له سواء كان فيه اسناد اخبار او استعانة بتعبير باعتبار النسبة ولم
 يقبل به احد فثبت انه مضموع للنسبة الى الفاعل مطلقا وهذا التقدير يتدفع ما يشبه
 ههنا من ان العلامة انما هي هذا هو اقول المستقلة فان حينها على حمل الجار الى المفعول
 على الاستعانة المتبعية باعتبار النسبة وليس فليس **قوله** لان المفعول قد يقع
 بالنسبة الانشائية اذ في ان الموضوع للنسبة الاستعانة والاحبارية انما هو
 بحمل الانشائية والاحبارية لان الفعل وكذا المسماة من احديهما ليس الا انشائية
 والخرى لا الفعل وحده كما لا يخفى على من له مسكة في الخبر المعاني على انه صرح بنفسه
 فيما سيجي من هذا الكتاب في حواشيه عديدة ان هذا النوع من الجازات المركبة وان الموضوع
 للنسبة هو بمقتضى المكتبة المبرجوا لا انشائية وعرب من هذا كالمادة المدع في حاشية
 على الضم والفاشية في حاشية المسائل الخوان الفعل من وضع حديث مقتيد بالزمان
 والنسبة انما جاءت من الهيئة التعليلية كما في الجملة الاسمية فلم يرض هنا التبع
 الفعل بالنسبة الفاعلية وجزء ههنا بوجهه للنسبة الانشائية والاحبارية
 فزاد في الطنيز في بعد اللب والحق في ذلك من صفة استنائه في المقامات التي
 لا مانع لجران الاستعارة في نسبة الافعال والمنفقات فالحق مع العلامة في المقامات
 ولما كان مطلقا معنى المعروف ظاهرا فيما هي معنى الحرف مع حاصله اعني ذلك النوع
 المعبر عنه على ان حاصل باعتبار ذلك النوع في اية الظرف بمعنى اعتبار حدتها

لا يعني

لا يعني فارة الدال انما هما ههنا في نسبة المعنى الذي في حال هذا المعنى في هذا اللفظ
 معنى مستفاد منه وبهذا التوجيه قالوا الحرف حال على معنى في وقوعه اي حصل في غيره
 اي باعتبار غيره وهو الذي يحتاج الحرف في دلالة على معنا على ان يعينه اية كالمسألة والبعض
 في قولنا سررت من المصراع هكذا قرنته بنحو الحرف ايضا وسبقه لطلب الحرف في
 شرحها كما في فقهه على حرفا بتعبيره تفسير قوله فيه ونحوه له موافقا لهذا
 التقدير اي على ذلك المعنى الحرف في فيه اي بتعبيره واعتبار محتمل ان يكون اسما
 الى ان جديده اخره انما اياه في بشرحه كما في قوله وهو جعل كلمة في معنى الباعثية
 اي على ذلك المعنى بسبب ذلك الشيخ للبعثية لا يفسده من غير حاجة الى حجة
 في شرح هذا الفاعل اصل الظن منتهى معنى الحرف ذلك العنبر الذي معنى الحرف على
 هي بتعبيره وهو السرمو البصرة في المثال المذكور ولعل وجه الظهور بتعبيره ان
 ذلك التقدير متعلق معنى الحرف بتعبيره به فيما بينهم حتى توهم صاحب التخصيص انه
 في لاه العقل في قوله تعالى فالنقله ال فرعون لكون له بعدا وحزنا كغيره وحديث
 قال بعد تمثيل المعلق معنى الحرف بالجرور في زيد في نجه وبهذا التبع في لام التعليل
 قوله تعالى الى الهدان والحنن بعلمه اخذ ذلك في من كان والكسبان ولما كان هذا اختلافا
 في هذا المقام كما بيناه العلامة التي تارة في شرح التخصيص فسمي المصنف ههنا بما فسر
 تحقيق الحق ورد الخطا على المطلق كما يشق والمرد بمعنى معنى الحرف **قوله** والمرد متعلق
 معنى الحرف بغير تعبيل الفستال لا لفظها التعمير باجاء الى ما عرفت من معنى الحرف كما يعبر
 عنه عند تعبير معنا مغل قولنا من معناها ابتداء العادان في معناها الظرفية وكذا
 ها الفرض في ال ليست معنى الحرف والاما حرفا لم كانت اسم ال اى الاسمية والحرفية
 اقا في باعتبار المعنى واقامى متعلقات لها بينها اما اذا تارة من الحرفين معاني جمع
 تلك المعاني الى من يجمع استلزاما وهما مستلزاما عقيدا لا المطلق هكذا قال العلامة
 النضائاني في المصطلح لثقله عن المصراع فقولنا ليس معنى الحرف اي ليست معانيها الموزون
 على الجاهلية التسمية والتساق والتساق والتساق في ان هذه المعاني ليست حاشيتها المشتملة